مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 955-981

تحديات الإدارة الحضرية في الجزائر وسبل تفعيلها

Challenges of urban management in algeria and ways to activate it

شهيرة بن النية[*1]، مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية ،جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر. ch.bennia@univ-setif2.dz

ابراهيم بودوخة[2]، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر، b.boudoukha@univ-setif2.dz

تاريخ إرسال المقال: 01-01-2023 تاريخ قبول المقال: 16-05-2023

الملخص:

شكلت الزيادة الحاصلة في حجم السكان على مدار العقود الماضية والأخيرة إلى بروز مشاكل جمة داخل المدن في البلدان الغير متطورة ومنها الجزائر، وكان من الصعب الوقوف بوجهها ، والتي باتت تهدد صحة وسلامة الإنسان ، ومن أمثلة هذه المشاكل زيادة معدلات البطالة والفقر ، وضعف الخدمات الاجتماعية وقلتها وبروز المشاكل البيئية ، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تتدخل من خلال برامجها المتعددة ، فوضعت مجموعة من الحلول أهمها الإدارة الحضرية الرشيدة المتضمنة إدارة المناطق الحضرية وإدارة البيئة ، وإعادة تأهيل البني التحتية ، وإصلاح الاختلال الحاصل بسبب الزيادة الهائلة في عدد السكان ، وذلك من اجل تحقيق التنمية الحضرية .

الكلمات المفتاحية: الإدارة الحضرية ، التنمية الحضرية ، الإدارة المحلية ، الإدارة المركزية .

Abstract: The increase in the size of the population over the past and recent decades has led to the emergence of many problems within cities in undeveloped countries, including Algeria, and it was difficult to stand up to them, which now threaten human health and safety. Examples of these problems include the increase in unemployment and poverty rates, and the weakness and scarcity of social services. And the emergence of environmental problems, which made the United Nations intervene through its various programmes, and put in place a set of solutions, the most important of which is rational urban management that includes managing urban areas and managing the environment, rehabilitating infrastructure, and repairing the imbalance caused by the huge increase in population, in order to achieve development Urban area .

Keywords: urban administration, urban development, local administration, central administration.

*1 شهيرة بن النية.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 955-981

مقدمة:

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة نموا سكانيا كبيرا أدى إلى بروز مشاكل عديدة ،أهمها التضخم السكاني في المدن وتدني الخدمات المجتمعية وزيادة نسبة التلوث والفقر وما إلى ذلك من مشاكل أدت في مجملها إلى تدهور البيئة الحضرية وانعدام جودة الحياة فيها ، كل هذه المشاكل حدت من فعالية الإدارة الحضرية ووضعتها أمام تحديات كبرى من اجل تحقيق التنمية الحضرية ، وما زاد من صعوبة مهامها المعوقات الموضعية والبيئية وكذا الإدارية من عدم كفاءة مسيريها ومركزية اتخاذ القرارات وضعف المشاركة المجتمعية ، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية :

إشكالية الدراسة : مامدى نجاح الإدارة الحضرية في معالجة الإختلالات وتحقيق التنمية الحضرية في الجزائر؟

منهج الدراسة : للإلمام بالمضامين والأبعاد البحثية وللإجابة عن التساؤلات ارتأينا استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف والتعرف على جوانب الإدارة الحضرية ، أما المنهج التحليلي الذي تم استخدامه في إلقاء الضوء على مشكلات الإدارة الحضرية في الجزائر وسبب قصورها ، والعمل على تفعيلها وتطبيقها بما يضمن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة .

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة إلى تبيان ماهية الإدارة الحضرية باعتباره مصطلح جديد وقليل الاستعمال في الجزائر ، وإبراز أهم المشكلات والعوائق التي تواجه الإدارة الحضرية في الجزائر يوميا بسبب القصور وانعدام تطبيق المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة ومراقبة نمو المدينة والوقوف على واقع العشوائية التي تعج بها المدن حاليا ، ومحاولة إيجاد آليات للحد من هذه المعوقات والمشاكل ومعالجة العجز الحاصل على مستوى الإدارات الحضرية .

خطة الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى مبحثين : المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للإدارة الحضرية ، أما المبحث الثاني تضمن مشاكل ومعوقات الإدارة الحضرية في الجزائر، على النحو التالي :

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للإدارة الحضرية .

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الحضرية.

المطلب الثاني: مقومات ومهارات الإدارة الحضرية.

المبحث الثاني : مشاكل ومعوقات الإدارة الحضرية في الجزائر .

المطلب الأول: مشاكل المدن التي تواجه الإدارة الحضرية في الجزائر.

المطلب الثاني: المعوقات الإدارية في الإدارة الحضرية الجزائرية .

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للإدارة الحضرية

يتناول هذا المبحث التأصيل المعرفي للإدارة الحضرية باعتبارها نشاط إداري تقوم به الإدارة المركزية بالتعاون مع الإدارة المحلية ، وظهر للحد من المشاكل الحاصلة داخل المدن جراء الضغط السكاني الكبير عليها ، ولترشيد استخدامات الموارد المادية والمالية والبشرية وتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة عبر كامل الأقاليم أو المدن الحضرية . يشتمل المبحث الأول على مطلبين ، المطلب الأول تضمن مفهوم الإدارة الحضرية أما المطلب الثاني على مقومات ومهام الإدارة الحضرية .

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الحضرية

قبل التطرق إلى تعريف الإدارة الحضرية ، يجب تفكيك المصطلح ومعرفة ماهية الإدارة بصفة عامة والمفاهيم المشابهة لها ثم التطرق إلى تعريف الإدارة الحضرية، فتفكيك المصطلح يوصلنا إلى التعريف الدقيق والشامل .

أولا: تعريف الإدارة

تعد الإدارة من العلوم المهمة لانجاز الأعمال، وجهازا أساسيا لنجاح المنظمات على اختلافها، وعنصرا مهما وفعالا في حل المشكلات وتحقيق التطور، وظهرت كممارسة خلال الثورة الصناعية ، وأضحت تعتبر من أهم الأنشطة البشرية ، فتعددت التعاريف الخاصة بها على حسب وجهات نظر المفكرين، وفيمايلي عرض لأهم التعاريف.

1- تعرف الإدارة بأنها : فن القدرة على تسيير الأمور حسب ضوابط وقوانين مشروعة سواء كانت اجتماعية أو إنسانية أو الاهية[1].

ينظر هذا التعريف للإدارة على أنها فن تسيير الأمور التي تخضع لعدة ضوابط وقوانين مشروعة تحكمها سواء كانت من وضع الإنسان أو من وضع الخالق.

[1] الكيلاني محمد السيد أحمد ، الإدارة الحضرية وتطورها وعلاقتها بالتخطيط وتوطن المشروعات في المدن، دار الصفاء ، عمان ، 2009،ص 29.

والإدارة : هي عملية إنشائية اجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة كأفراد أو جماعات ، بهدف الوصول إلى الأهداف التي يقام من أجلها أي مشروع للوصول إلى أفضل استخدام ممكن للموارد المادية والبشرية والفنية المتاحة[1].

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الإدارة هي عملية اجتماعية تتضافر فيها جهود العاملين داخل المؤسسات الحكومية ، لأجل تحقيق الأهداف المسطرة بأفضل الطرق والأساليب المتاحة من موارد مادية وبشرية وفنية .

عرفها فايول : بقوله إن الإدارة هي التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر[2].

حصر فايول من خلال هذا التعريف وظائف الإدارة في ثلاث عناصر وهي : التنبؤ ، التخطيط ، إصدار الأوامر .

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإدارة هي: فن وعلم وطريقة لتحقيق الانجازات والابتكارات ضمن المؤسسات الخاضعة للدولة ، من خلال استثمار الطاقات بأقصى مدى وأقل تكلفة وفق أبسط التشكيلات لتنظيم الإنتقال الداخلي في هذه المؤسسات الحكومية ، والتي تتفاعل مع المشاريع والأعمال الكبرى حتى يكون عملها متكاملا ، ويسعى إلى تحقيق التواصل وإقامة العلاقات بين المجتمع والإدارات المختلفة . فالإدارة تهدف إلى تسخير الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهدافها المنشودة .

ثانيا: تعريف الإدارة الحضرية

شهدت المراكز الحضرية نموا وتغييرا كبيرا أدى إلى ظهور مشاكل عديدة في المدن والبلدات والقرى، فكان الدافع وراء الدعوة إلى إدارة أفضل للمناطق الحضرية ، لكن ظهر اختلاف وتباين حول الطبيعة المحددة للمسؤوليات ومن سيتحملها ، إلا أنه لازال هناك خلط حول أغراض وطبيعة ونطاق وتوزيع المسؤوليات التي قد يكون المقصود بها مفهوم الإدارة الحضرية .

1- تعرف الإدارة الحضرية :بأنها الجهد المبذول من قبل إدارة المدينة سواء كان من قبل إدارة حضرية حكومية بخبرات علمية متخصصة ، أو من قبل مديرية البلدية وكادرها ، والذي يهدف إلى الحد من المشاكل الحضرية في المدينة وإمكانية تلافيها ، والتي تعكر الجو العام لسكان المدينة للوصول إلى

[1] القيسي قتيبة محمد شلال ، الإدارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية ، جامعة العراق ، العراق، 2020، ص 8.

[2] علاء سليم أسعد ، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ،2006،ص21.

تحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية الناتجة عن زيادة حجم السكان ، مما ولد ضغطا متزايدا على الخدمات المتاحة[1].

يرى هذا التعريف أن الإدارة الحضرية هي الجهد المبذول سواء من قبل إدارة حضرية متخصصة أو من قبل البلديات من أجل توفير الخدمات العامة لجميع السكان ، والقضاء على المشاكل الحضرية سواء إجتماعية أو إقتصادية أو بيئية ، وتسعى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية .

الإدارة الحضرية : هي الإرتقاء بمستوى الخدمات المجتمعية كافة ، وتحقيق الرفاهية للسكان عن طريق تبني برامج تخطيطية ، وذلك للحد من العجز والتدهور الحاصل في الخدمات ، وهذا يتطلب تعاونا من قبل المجتمع لأنه أدرى بما يحتاج أي تفعيل المشاركة الجماهيرية في تحديد ما يحتاجه المجتمع[2].

ركز هذا التعريف على ضرورة المشاركة المجتمعية في عملية تحديد الإحتياجات الخاصة بالسكان ، ويرى أن الإدارة الحضرية هي عملية الإرتقاء بمستوى الخدمات وتحقيق الرفاه للسكان .

وهناك من **يعرف الإدارة الحضرية** بأنها فن استعمال المهارات والأساليب التنظيمية في العمل الإداري لإدارة المؤسسات والمرافق العامة والمشاريع داخل المدن لتحقيق أفضل النتائج الممكنة، وذلك باستثمار الموارد المتاحة على مستوى الإقليم لجعل نوعية الحياة داخل المدينة جيدة لسكانها[3].

وتعني الإدارة الحضرية كذلك الأداء الفعال والجهد المبذول، من أجل تنمية وإدارة وتنسيق الموارد المتنوعة لتحقيق أهداف التنمية والإرتقاء والتطور للمدن[4].

بمعنى أنها تلك العملية التي تهدف إلى التوسع بمستوى الحياة المجتمعية في المدن للوصول إلى رفاهية المجتمع والحد من حالة التهور في خدماته.

أما **خلف حسين علي الديلمي** عرف الإدارة الحضرية : هي السلطة المسؤولة عن جميع الأنشطة والفعاليات في المدينة من خلال تنفيذ الأنظمة والقوانين المتعلقة بكل نشاط ، والعمل على توفير متطلبات الحياة الأساسية بكفاية وكفاءة عالية ، ووضع الخطط المستقبلية لتطوير المدينة بما ينسجم والنمو السكاني والموارد المتاحة وبما يحقق التنمية المستدامة[5].

---

[1] موفق هديل محمود، استخدام أساليب المخططات الشبكية في الادارة الحضرية للسيطرة على توسع المدن،رسالة ماجستير، معهد التخطيط الحضري والاقليمي،جامعة بغداد، العراق، 2012،ص13.

[2] غنيم عثمان محمد ، معايير التخطيط وفلسفتها وأنواعها ومنهج اعدادها وتطبيقها في مجال التخطيط العمراني، ط3،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2011،ص67.

[3] هاشم عمار ، تخطيط المدن تطبيقات في التكوين الحضري، دار مؤسسة حمادة ، أربد ،2003،ص75.

[4] الموسري علي هاشم ،العلي وحيد يعقوب، التصميم والتصميم الحضري، دار حامد، عمان،2006،ص14.

[5] الديلمي خلف حسين علي، استتراتيجيات الإدارة الحضرية ، ط1،دارصفاء للنشروالتوزيع،عمان،2018،ص11.

يتضح مما سبق أن الإدارة الحضرية هي عمل منظم يتبع أساليب علمية ، هدفها توفير الخدمات الإجتماعية الأفضل ، وتحسين نوعية الحياة الحضرية ، والحد من المشاكل التي يمكن أن تحصل داخل المدن جراء الكثافة السكانية العالية ، وتنظيم المجال الحضري ، والإدارة الحضرية هي نشاط إداري وليست إدارة منفصلة عن الإدارة المركزية والإدارة المحلية ، فهي عمل مشترك تقوم به الإدارتين معا بالتعاون والتنسيق وتقسيم الوظائف والمسؤوليات .

المطلب الثاني: مقومات ومهارات الإدارة الحضرية

تخضع الإدارة الحضرية إلى عدة مقومات تعتبر الركائز الأساسية لاستمرارها ويمكن حصر هذه المقومات في : التخطيط ، التشريع ، التمويل والتنفيذ ، كما تتطلب مهارات متخصصة تشمل المهارات الفكرية والفنية والإنسانية لكي تكون ناجحة في القيام بمهامها ، وتحدث التغييرات اللازمة المتعلقة بتحسين حياة سكانها ،والإنتقال بهم إلى حياة أفضل ومجتمع خالي من المشاكل وتحقق الإستقرار الحضري .

أولا: مقومات الإدارة الحضرية

1) المقومات التخطيطية : يعد التخطيط العنصر المهم والأبرز من بين مقومات الإدارة الحضرية ، كونه يشكل وسيلة تهدف إلى تحقيق التطور وحل المشاكل الحضرية الواقعة والإرتقاء بمكونات المدينة ، ولكي ينجح عمل التخطيط كان لزاما بناءه على أسس علمية ودقيقة ، ما ينتج عنه مشاريع ذات كفاءة عالية وهذا مرتبط بتوفير كوادر ذات مستويات من التأهيل لتؤدي دورها في عملية التنفيذ بشكل أفضل ، والتخطيط ليس أسلوبا جديدا في الحكم والإدارة ، ولا سلطة رابعة تضاف إلى السلطات الثلاث التقليدية (تشريعية ، تنفيذية ، قضائية) وإنما هو مدخل للتطوير ومواجهة المشاكل القائمة والمتوقعة ، وبما أن المدينة جزء لا يتجزأ من الدولة فلا يمكن فصل تخطيط المستقرات الحضرية عن التخطيط الشامل للدولة ككل[1].

2) المقومات التشريعية : بالرجوع إلى الحضارات القديمة نجد أن اللوائح التنظيمية بدأت بالحقوق العامة والأمن المجتمعي وحقوق الأفراد وصحتهم ، لتنتقل بعد ذلك إلى المعايير التجارية والتعاملات الشخصية ، لتتطور فتشمل المباني ومواقعها وأشكالها ، بل تعدى الأمر إلى كيفية استخدام الأراضي وتحديد المناطق السكنية والصناعية والتجارية وصولا إلى مجتمعات الأرياف ونشاطها الزراعي ، وهذا ما وجد في نصوص

[1] القيسي فتيبة محمد شلال ، مرجع سابق، ص12.

الحضارة السومرية والفرعونية والبابلية التي تضمنت في معظمها القوانين والأنظمة لمعالجة تلك المشاكل وهذا ما وجد كذلك في الحضارات اللاحقة كاليونانية والرومانية[1].

أصبحت المسألة القانونية ركنا أساسيا من أركان الإدارة الحديثة في ظل تنامي مشاكل المدن وجزءا مهما من أدواتها التنفيذية ، فالتشريعات والتنظيمات القانونية أكثر من حاجة ضرورية ابتداء من التعامل مع أرض المستقرات الحضرية وانتهاء بسلوك ساكنيها ، فالقانون يمثل انعكاسا لواقع المجتمع ووسيلة للتنظيم والتطوير وتثقيف أفراد المجتمع قبل أن يكون أداة للردع . والجدير بالذكر أن التشريعات القانونية لا تحمل صفة الثبات وإنما هي متغيرة بتغير الأوضاع داخل المدن وما ينتج من تطورات سياسية واقتصادية أو اجتماعية ، والتي هي نتاج النمو السكاني والتطور التقني وما يرافق ذلك من تدهور في البيئة الحضرية ، خاصة ما يتعلق بالبناء العشوائي ، وهذا ما يجبر الإدارة الحضرية لاتخاذ مجموعة من القوانين للحد من تدهور نوعية الحياة داخل المدن[2].

3)المقومات التمويلية : وتعني الأرصدة المالية التي توجد لدى الأجهزة المحلية المسؤولة عن الإدارة الحضرية ، المتخصصة بالإنفاق على المشاريع التنموية ، وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية المتمثلة في :

– رفع مستوى الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية لسكان المدينة من خلال تهيئة الأرض الحضرية لمشاريع الخدمات الإجتماعية والإقتصادية .

– توفير التسهيلات المكانية لمجموعة الخدمات المرتبطة بالإقتصاد الجزئي للمدينة والذي يساهم في تكوين الإقتصاد الحضري لها والذي يعد سر وجودها وتطورها[3].

4)المقومات التنفيذية : تشمل الآليات والأفعال التنفيذية للمراحل الثلاث السابقة (التخطيط ، التشريع ، التمويل) ، وتشكل هذه الممارسات إختبارا فعليا لمدى الإلتزام بتنفيذ البرامج في وقتها المحدد ومتابعتها. الأمر الذي دفع إلى ضرورة اللجوء إلى الأساليب العلمية وبرامج السيطرة على المشاريع التوسعية والتنموية ، والإستفادة من الموارد المتاحة خاصة جهود العاملين ومساهمة المواطنين في العديد من الجوانب ذات العلاقة بتقييم البرامج وإعادة النظر في آليات عملها وفق عدة اتجاهات نذكر منها :

– تغيير آليات الصلاحيات والتفويض الممنوحة للأجهزة التنفيذية بالإدارة الحضرية للتعامل مع المشاكل العملية وفق الرؤية التخطيطية المنشودة.

[1] موفق هديل، مرجع سابق،ص22.

[2] القيسي قتيبة محمد شلال، مرجع سابق، ص13.

[3] المرجع نفسه، ص13.

– الإعتماد على الفواعل غير رسمية للتنسيق، ممثلة في منظمات المجتمع المدني أو ممثلين بالمجالس المحلية التي تعمل كحلقة وصل بين الإدارة الحضرية التنفيذية والمجتمع المحلي والإدارة المركزية.

– زيادة إنتاجية الموارد المتاحة والبحث عن موارد جديدة من خلال تطبيق برامج تعمل على زيادة الدخل والإنتاج المحلي .

– القيام بعمليات التقييم والتي تعد من أهم الآليات التنفيذية التي تعتمد على الأساليب العلمية والبرامج التخطيطية ، والتقييم يبين مواطن الضعف والخلل ومدى كفاءة الإدارة والعمل على تصحيحها.

بالإضافة إلى هذه المقومات هناك من يضيف مقومات أخرى تتمثل في:

– اللامركزية الإدارية وتفويض السلطات على مستوى المدينة .

– وجود خطط إقليمية لتحقيق التنمية المتوازنة.

– تعزيز المشاركة الجماهيرية.

– وجود الرقابة والمتابعة من قبل السلطات المحلية .

– إقرار مبدأ الشفافية والمساءلة لدى متخذي القرار لصالح المواطن[1].

ثانيا : مهارات الإدارة الحضرية :

مما لاشك فيه أن الإدارة الحضرية إدارة معقدة كونها مسؤولة عن تسيير المدينة بكفاءة ، ومعالجة كل ما ينتج عن فعاليات الإنسان داخل المدينة كمشكلة التلوث بأنواعه ومشكلة الإزدحام جراء الهجرة الريفية وغيرها ، كل هذا يتطلب مهارات متخصصة لكي تكون ناجحة في القيام بمهامها ، وتحدث التغييرات اللازمة المتعلقة بتحسين حياة سكانها ،والانتقال بهم إلى حياة أفضل ومجتمع يخلو من جل المشاكل الحضرية ، وتتمثل المهارات الإدارية الحضرية فيما يلي :

1) مهارات فكرية : هدفها الأساسي وضع إستراتيجية تنموية مستدامة بالاستغلال الأمثل والرشيد للموارد المتاحة ، والعمل على وضع خطة وطريق لبلورة كل الأفكار وتجسيدها على ارض الواقع وفق رؤية شمولية متكاملة .

2) **مهارات إنسانية** : تقوم على أساس الاستثمار الجيد لكل الخبرات الموجودة عند السكان ، والإستغلال الجيد للكوادر العلمية المتخصصة بكل جوانب المدينة ومكوناتها الحضرية ، بهدف الإرتقاء بالمدينة وتطويرها ، وتحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الخدمات .

[1] موفق هديل، مرجع سابق،ص 23.

3) مهارات فنية : تتم من خلال معرفة الإمكانيات وبرمجتها تخطيطيا وبأسلوب علمي ، ثم بعد ذلك دراستها وتنفيذها بشكل دقيق ومفصل من أجل الإرتقاء بالخدمات المجتمعية داخل المدينة ، ووضع استتراتيجية مستقبلية لمعالجة كل الاحتمالات التي يمكن أن تحدث[1].

المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات الإدارة الحضرية في الجزائر

تواجه الإدارة الحضرية في الجزائر عدة تحديات ومعوقات تعرقل أدائها وتقلل من كفاءتها ، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى هذه المشاكل والمعوقات من خلال مطلبين : المطلب الأول تناولنا فيه مشاكل المدن التي تواجهها الإدارة الحضرية في الجزائر، أما المطلب الثاني تطرقنا فيه إلى أهم المعوقات الإدارية الحضرية في الجزائر .

المطلب الأول: مشاكل المدن التي تواجه الإدارة الحضرية في الجزائر

أفرزت الزيادة السكانية في المدن الجزائرية سواء بسبب النزوح الريفي إليها ، أو بسبب الزيادة الطبيعية للسكان إلى ازدياد حاجاتهم من جهة وظهور عدة مشاكل من جهة أخرى، تمثلت في مشاكل موضعية وأخرى تخطيطية وتصميمية ومشاكل خدمية واقتصادية خاصة بخدمات النقل، وتوفير المياه والتعليم والصحة وخدمات ترفيهية وغيرها ، واقتصادية متعلقة بضعف التمويل وقلة الأنشطة التجارية داخل المدن وفيما يلي سيتم التطرق إلى هذه النقاط بشيء من التفصيل.

أولا: مشاكل موضعية ومشكلات النمو الحضري

1- مشاكل موضعية وايكولوجية (بيئية) :

- **مشاكل موضعية** :يتعلق الأمر بطبوغرافية الموضع حيث نجد بعض المدن تتضمن تضاريس مختلفة ومتنوعة من جبال ووديان ، وسفوح متنوعة الإنحدار، وهذا يؤدي إلى تشتت العمران وعدم تجانس المدينة عمرانيا واجتماعيا فضلا عن إرتفاع التكلفة الإقتصادية لتوفير الخدمات المختلفة لكافة السكان . كما تشكل الغابات الواقعة بالقرب من المدينة معوق لتوسعها، حيث تبلغ مساحة الغابات في الجزائر سنة 2020 ب 19490كيلومتر مربع[2]، فلا يمكن للإدارة الحضرية إزالة الغابات والتوسع على حسابها باعتبارها تمثل مناطق ترفيهية ، وتعمل على إحداث توازن بيئي ، وتعتبر التحولات الايكولوجية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين الخصائص العمرانية لأي منطقة حضرية ، فالعوامل الجغرافية والبيئية من

[1] المرجع نفسه، ص54.

[2] البنك الدولي _https://data.albankaaldawli.org تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12 على الساعة : 17:30 سا.

تقلبات جوية وتكوين جيولوجي ومصادر المياه والطاقة ونوع التربة والهضاب والجبال تؤثر في شكل التوطن والاستقرار في استخدام الأرض وتحديد المواصلات ، بمعنى آخر فإن كل نشاط إنساني يتطلب مواصفات وقياسات مرتبطة بالوظائف التي يؤديها هذا النشاط[1].

– **مشكلة التلوث:** تعاني جل دول العالم من التلوث بمختلف أنواعه ومصادره ومنهم الجزائر، وهذا ما يضع الإدارات الحضرية في تحدي كبير من أجل التقليل منه وتحقيق تنمية عمرانية وحضرية مستدامة ، فكثرة أكوام النفايات المنزلية والمخلفات الأخرى في المدن الجزائرية دليل على تدهور الحياة الحضرية وعلى إفتقار السكان للوعي الحضري وعدم إستعابهم لمفهوم الحياة الحضرية كأسلوب للحياة .

وتعد مشكلة التلوث البيئي من أكثر المشكلات الحالية تفاقما، إذ تمتد لتشمل مختلف أوجه الحياة، ولمواجهة هذا التحدي عمدت الجزائر إلى إصدار أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 ،هدفه الأساسي تحسين إطار المعيشة ونوعيتها، وحماية الموارد الطبيعية، وعززته في سنة 2003 بالقانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ويهدف إلى الوقاية من كل أشكال التلوث وتحقيق تنمية وطنية مستدامة[2]، واحتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث تلوث الهواء بمتوسط سنوي 39 ميكرو غرام لكل متر مكعب، ويتعرض السكان لمستويات تتجاوز القيمة الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية بنسبة 100% من الإجمالي ، وهذا ما يضع الجزائر من الدول الأكثر تلوثا في العالم[3].

2) مشكلات النمو الحضري غير المخطط

أدى النمو السكاني المتسارع في الجزائر إلى توسع عمراني كبير، وبروز مشكلات بيئية تتعلق بظهور الأحياء المختلفة التي تعاني من عدم توفر الخدمات ، هذا النمو الحضري وضع أجهزة الدولة أمام ضغوط شديدة من أجل توفير الخدمات والمرافق من كهرباء ومياه ومرافق تعليمية وصحية .

ومع النمو والتطور الحضري تزداد الحياة الاجتماعية تأزما وتتصدع العلاقات والروابط العائلية ،وتنتشر الأمراض النفسية حاملة معها أعراض القلق والشعور بالعزلة والضياع والاغتراب الذاتي، وتكثر الآفات

[1] بغـزيم عبـد الســلام، مشـكلات تسـيير الخـدمات الحضـرية فـي مدينـة باتنة،أطروحـة دكتوراه،كليـة العلـوم الانسـانية والاجتماعية،جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر،2021/2020،ص89.

[2] مراد ناصر، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، الجزائر،المجلد06، العدد 01، جوان 2009، ص169.

[3] البنك الدولي _https://data.albankaaldawli.org تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12 على الساعة : 17:30 سا.

الإجتماعية من الجرائم والسرقات وتفشي ظواهر الانتحار وتعاطي الخمور والمخدرات[1].

وتعد مشكلة النمو الديمغرافي من أهم المشاكل التي تواجه الإدارة الحضرية وتعيق تحقيق التنمية الحضرية ،فحسب تقديرات خبراء البنك الدولي للسكان ونسب المناطق الحضرية من تقرير الأمم المتحدة لآفاق التحضر في العالم ،فقد وصل عدد سكان المناطق الحضرية في الجزائر لسنة 2021 إلى 75% من إجمالي عدد السكان الذي يبلغ 44177969.00 نسمة، أي مايقارب حوالي 35.6 مليون نسمة[2] .

هذه النسب تشير إلى تمركز الجزائريين الكبير في المدن مما أدى إلى كثرة الطلب على متطلبات الحياة الحضرية ، وشكل ضغطا رهيبا على أجهزة الإدارة الحضرية وزاد من اتساع رقعة التنمية الحضرية التي أصبح تجسيدها واقعيا أمرا صعبا.

كما أن هذه الزيادة أدت إلى ظهور ما يسمى بالهوامش وهي تلك المناطق التي بنيت على أطراف المدينة والتي اتخذت توسعات عمرانية عشوائية تغيب فيها أدنى شروط ومعايير البناء المعمول به ، وتتخذ في الجزائر الأحياء القصديرية وهي ظاهرة ترجع أسبابها إلى مشكلات إجتماعية وإقتصادية عميقة ، من أهمها أزمة السكن التي أصبحت الهاجس الأكبر الذي يلاحق الإدرات الحضرية بالرغم من الجهود المتواضعة التي بذلتها في سبيل التخفيف من هذه الأزمة، وانتشار مثل هذه الأحياء على أطراف المدن يتبعه توطن لمختلف أشكال الجريمة والذي عجزت السلطات المحلية عن حل مشكلاتها إلى الآن[3]، فحسب إحصائيات البنك الدولي الأخيرة فقد سجلت الجزائر في سنة 2021 بالنسبة لجرائم القتل العمد 2.00 لكل 100 ألف شخص ، في حين نجد هذه النسب تقل في الدول المتقدمة فمثلا المملكة المتحدة 01 جريمة قتل لكل 100 ألف شخص، ونفس النسبة في كل من ألمانيا وإسبانيا[4].

ثانيا: مشكلات الخدمات الحضرية والإقتصادية

1- مشاكل الخدمات الحضرية:

تعد الخدمات الحضرية البنية الأساسية في المدينة والعنصر الهام والحيوي الذي يخدم المدينة بفاعلية ،وقد خلف تركز الأنشطة والمؤسسات في المناطق الحضرية آثار سلبية على الأداء الوظيفي

[1] بغزيم عبد السلام ، مرجع سابق، ص 91.

[2] البنك الدولي https://data.albankaaldawli.org تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12، على الساعة : 17:30 سا.

[3] صلاح الدين خضري،إسماعيل بن سعدي، أثار النمو الحضري على ديناميكية المجال الحضري للمدينة الجزائرية، الجزائر، مجلة الأحياء ،المجلد 20، العدد24،ماي 2020،ص660.

[4] البنك الدولي https://data.albankaaldawli.org تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12 ،على الساعة : 17:30 سا.

للمدن ، تبعتها عدة مشاكل وعوامل أسهمت في تغيير بيئة المدينة من جهة ، ومن جهة أخرى على نوع وكمية الخدمات ، ويمكن إستعراض تلك الآثار فيما يلي :

– **مشاكل الخدمات التعليمية:** يشكل التعليم سمة لعصر الثورة التكنولوجية والمعرفية ، وأصبح الإنسان الفاعل في القرن الحادي والعشرين هو الإنسان المتعدد المهارات والقادر على التعلم الدائم، فأولت الدول له أهمية كبيرة ، حيث يقدر الإنفاق العام على التعليم في الجزائر سنة 2022 ب 15.40% من إجمالي الإنفاق العمومي[1]، وبلغ عدد المدارس حسب آخر الإحصائيات للديوان الوطني للإحصائيات للموسم الدراسي 2019/2018 ما يقارب 19037 مدرسة أساسية تحوي على 150717 قاعة مستعملة، في حين بلغ عدد مراكز التعليم المتوسط 5512 متوسطة ، و 2433 ثانوية و 234 متقنة، نجد بالمقابل أن عدد المتمدرسين بالطور الأول (الابتدائي) بالموسم الدراسي 2019/2018 وصل إلى 4513749 تلميذ، وهذا يعني أن المدرسة الواحدة تحوي 237 متمدرس وبمعدل 30 تلميذ بالقسم الواحد ، أما عدد الطلاب في الطور المتوسط قدر ب 2979737 طالب أي ما يقارب 540 طالب في كل متوسطة ، في حين سجل التعليم الثانوي 1222673 طالب أي ما يعادل 502 طالب في كل ثانوية ، تشير هذه الإحصائيات إلى الضغط والإكتظاظ الكبير الذي تعيشه المؤسسات التربوية في الجزائر وإلى فشل الإدرات الحضرية في توفير البنى التحتية لاستيعاب الكم الهائل من المتمدرسين، وإلى ضعف ميزانية التجهيز والتشغيل والتي تقدر ب 37.13% من الناتج المحلي الخام[2]،و 15.40% من الإنفاق العام الحكومي والذي يبقى ضعيفا مقارنة ببعض الدول الأوروبية وكندا، ففي كندا يشكل التمويل الحكومي للتعليم العام حوالي 78%، وفي الدنمارك إيطاليا فرنسا هولندا يرتفع التمويل الحكومي ليتجاوز 90% ، ومايجدر ملاحظته أن تراجع التمويل العمومي للتعليم بالجزائر مؤشر على نظام تعليمي عمومي ضعيف المردود.

ويمكن إجمال المظاهر السلبية في العملية التربوية الجزائرية فيمايلي :

– الإكتظاظ داخل القسم الواحد حيث أصبحت تتعدى ثلاثون تلميذا وفي بعض المدارس تصل إلى أربعين تلميذ، هذا الاكتظاظ بدوره يؤدي إلى عدم قدرتهم على الاستيعاب بسبب تراجع أداء المعلم وعدم قدرته على السيطرة عليهم .

[1] البنك الدولي https://data.albankaaldawli.org تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12 على الساعة : 17:30 سا.

[2] الديوان الوطني للاحصائيات https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/13 ، على الساعة: 21:45 سا.

– اللجوء إلى نظام الدوامين وهذا يكون على حساب الوقت الأصلي للتلاميذ ، وإلغاء بعض الحصص الدراسية الثانوية الترفيهية والتي كانت متنفس للتلاميذ وتبيان مواهبهم واكتشافها .

– أدى نظام الدوام المزدوج إلى زيادة استهلاك محتويات وأثاث المدرسة بسرعة ، مما قلل من كفاءة أدائها وانعكس سلبا على العملية التعليمية .

– عدم القدرة على استخدام تقنيات جديدة في مجال التعليم لعدم توفر القدرة على تلبية حاجات العدد الكبير من التلاميذ والطلبة ، والإعتماد على الوسائل البدائية[1] .

– **مشكلات الخدمات الصحية** : إن الزيادة السكانية التي تشهدها المدن تؤثر على الخدمات الصحية ، فيزداد عدد الوافدين على المؤسسات الصحية بأنواعها ، مما يستوجب الإسراع في عملية الفحص دون الأخذ الوقت الكافي لتشخيص حالة المريض بصورة دقيقة ، وهذا قد يحدث مضاعفات للمريض ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الأدوية من الصيدليات فتقل بعض الأصناف خاصة أدوية الأمراض المزمنة ، ولقد شهدت المنظومة العمومية الصحية الجزائرية تطورا في عدد المؤسسات العمومية الصحية بمختلف أصنافها عبر السنوات ، حيث سجل قطاع الصحة سنة 2020 حوالي 210 مؤسسة إستشفائية عامة يقابلها 40503 أسرة، و 15 مؤسسة إستشفائية جامعية يقابلها 1533 أسرة، أما المؤسسات الإستشفائية المتخصصة بلغت 79 مؤسسة و 13914 أسرة، و273 مؤسسة عمومية للصحة الجوارية ، أما العيادات المتعددة الخدمات بلغت 1748 عيادة، وقاعات العلاج 6160 قاعة، و403 دور الولادة العمومية ، و 135 دور الولادة الخاصة يقابلها عدد أسر بالمجمل حوالي 70478 أسرة، أما الصيدليات بلغت 11825 صيدلية بمعدل صيدلية لكل 3309 من السكان، وطبيب لكل 516 من السكان [2].

الملاحظ من خلال الإحصائيات أنه رغم التطور الحاصل في قطاع الصحة إلا أنه سجل عجزا وضعفا في تقديم الخدمة للعدد الهائل من السكان، ففي الجزائر ككل يوجد 15 مركز استشفائي جامعي وهو عدد قليل جدا لا يستطيع مواجهة طلبات المستفيدين المتزايدة، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية، فبالرغم من تواجدها في كافة ولايات الوطن إلا أنها

[1] سعد عبد السلام، التعليم في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، الجزائر، المجلد09، العدد02،ديسمبر 2020،ص124.

[2] الديوان الوطني للاحصائيات https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/13 ، على الساعة: 21:45 سا.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 955-981

أثبتت عجزها عن سد احتياجات وطلبات المستفيدين، حيث بلغ معدل التغطية السريرية 02 سرير لكل 1000 نسمة وهذا يدل على أن معدل الأسرة في القطاع الصحي العمومي بالجزائر حسب عدد السكان منخفض جدا لو قمنا بمقارنته مع الدول المتقدمة، ففي فرنسا يصل معدل الأسرة لكل 1000 نسمة إلى 7.2 سرير، وفي ألمانيا إلى 8.3 سرير لكل 1000 نسمة، وعليه يمكن القول بأنه إذا كان عدد الأسرة منخفض فهذا سينتج عنه عدم قدرة المؤسسة الصحية على تغطية جميع المستفيدين، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب على الخدمات الصحية وينقص من جودتها، وينقص من جودة النظام الصحي داخل الدولة.

ومن بين أهم مشاكل الخدمات الصحية في الجزائر نذكر مايلي :

– عدم تطور مؤسسات الخدمات الصحية بما يتفق والنمو السكاني مما يولد ضغط كبير على القائمين عليها وبالتالي يقلل من كفاءة عملها ، فينعكس سلبا على صحة السكان.

– عدم توفر التكنولوجيا الحديثة في أغلب المستشفيات وقلة النفقات الموجهة لهذه الخدمة، إذ أن استخدام الأجهزة المتطورة يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المريض.

– عدم تطوير الإطار الطبي والإداري والفني بما ينسجم والتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم.

– قلة إلتزام بعض العيادات بالشروط الصحية الأساسية مما ينعكس سلبا على صحة السكان[1].

– إنعدام التنسيق والإدارة السيئة لأنظمة تقديم الخدمات العامة والخاصة .

– الهدر الصحي والمالي الذي تعاني منه الإدارات الإستشفائية جراء عدم الكفاءة[2].

– **مشاكل خدمات البنى التحتية** : تتمثل في النقل والماء والكهرباء والصرف الصحي وهو ما سوف نتطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يلي :

أ) خدمات النقل الحضري: يعتبر النقل من الخدمات المهمة التي يقاس على أساسها مدى تقدم الدول وتأخرها ، فهو عصب حيوي ومهم في حياة سكان المدن والأرياف ، ولكن تظهر أهميته بصورة أوضح في المدن ، ويتسم النقل الحضري في البلدان النامية بمشاكل متعددة ومتداخلة ، حتى تبدو وكأنها سلسلة

[1] بـن غضـبان فـؤاد ، أنشـطة الخـدمات وإداراتهـا الحضـرية مفـاهيم وأسـس،ط1 ، دار صـفاء للنشـر والتوزيـع ، عمـان ، 2017،ص 71.

[2] رحيمة حوالف، واقع الخدمات الصحية في الجزائر بين الإنجازات والصعوبات،مجلة المؤسسة، الجزائر، العدد 06، 2017، ص 233.

متصلة الحلقات من المشاكل والصعوبات التي يصعب معها تعيين حدود فاصلة بين جانب وآخر من جوانب المشكلة[1].

وقد بلغ طول شبكة الطرقات حاليا في الجزائر 140 كلم، منها 1216 كلم من الطريق السيار شرق غرب، وتقدر حركة المرور بالطرق حوالي 800 ألف سيارة منها 25 ألف سيارة نقل السلع الثقيلة، وأكدت المصادر الرسمية في وزارة النقل أنه يوميا تمر 118 ألف سيارة في بعض الطرق بالعاصمة في حين الطاقة الإستيعابية الحقيقية لاتزيد عن 20 ألف سيارة يوميا ، وتم تسجيل في المناطق الحضرية حوادث مرور تقدر ب 15211 حادث مرور سنة 2018[2].

ومن أهم المشاكل التي يواجهها النقل الحضري في الجزائر مايلي:

– نقص أماكن التوقف والمرائب ، ويرجع ذلك إلى سوء استخدام الأراضي الضرورية لإقامة المشاريع، وهذا ما صعب وجود أماكن لتوقف سيارات المواطنين وسط المدن قريبا من الإدارات والهيئات الحكومية وحتى الأسواق والمؤسسات الثقافية والتعليمية سواء تعلق الأمر بالعاملين أو الزوار أو السكان.

– الإزدحام المروري الناجم عن زيادة الكثافة السكانية، وعدم مواكبة المرافق والهياكل القاعدية للزيادة في الطلب على النقل وكذلك زيادة حظيرة وسائل النقل، وينتج عن الازدحام المروري زيادة نسبة تلوث الهواء، وإهدار للوقت والتأخر في المواعيد، بالإضافة إلى بروز بعض السلوكيات السلبية وتشويه منظر المدينة[3].

ب) خدمات المياه : تأتي الجزائر ضمن عشرون بلدا في العالم الذي يشكو ندرة المياه وقلتها ، وهو عامل يشكل مصدر للتوتر الإجتماعي ، وتقدر حصة الفرد الجزائري من المياه لسنة 2020 ب 259 متر مكعب،في حين يحدد البنك الدولي عتبة 1000م3 للفرد سنويا، وعليه فالجزائر تقع في خانة الدول الفقيرة بالموارد المائية[4] .

تكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة ، ولأن الماء مورد ثمين ونادر يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان

[1] قنوص صبحي محمد ، دراسات حضرية مدخل نظري ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ،القاهرة، 1994، ص 185.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2018/2016،رقم49، نشرة 2021،ص27.عبر الرابط https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/13 ، على الساعة: 21:45 سا.

[3] صونيه صاوشي، عبد النور موساوي، تطور النقل الحضري في الجزائر وأثره على نوعية الخدمة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، جوان 2021، ص 510.

[4] البنك الدولي _https://data.albankaaldawli.org تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12 على الساعة : 17:30 سا.

والإقتصاد الوطني دون رهن حاجيات الأجيال القادمة ، وتزداد حدة مشكلة الماء في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتميز بالجفاف على معظم الأراضي الجزائرية ، بالمقابل هناك تزايد كبير على هذا المورد بفعل النمو الديموغرافي والتوسع الحضري والتطور الصناعي وإدخال نظام الري الواسع النطاق وعليه يجب على السلطات المحلية في المدينة أن تعمل بشكل جاد في توفير المياه بما يلبي حاجة الإنسان[1].

ج) خدمات الطاقة والاتصال: ازدادت الحاجة إلى الطاقة مع زيادة التطور التكنولوجي، وهذا ما يضع الإدارة الحضرية في تحدي كبير من أجل توفيرها لجميع السكان وتوزيعها بما ينسجم والكثافة السكانية، والسعي لتطوير مصادر الطاقة بما يتناسب وزيادة الطلب عليها. كما يتوجب على الدولة بتنظيماتها الإدارية توفير خدمات الإتصال من انترنت وحواسب محمولة ، وإلا يبقى المجتمع المحروم منها معزولا عن العالم ويجهل الكثير من الأمور في الحياة وما يدور في العالم[2].

وقد وصل عدد المشتركين في شبكة الإنترنت الثابت في الجزائر سنة 2022 ما يقارب 4705846 مشترك، أما عدد مكاتب البريد قدر سنة 2022 ب 4200 مكتب بريد، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 1920 صراف ، وبلغ مؤشر الكثافة البريدية من نفس السنة 10933 من السكان لكل مكتب بريد ، وهذا ما يشكل ضغط كبير على مراكز البريد وينتج عنه التباطؤ في تقديم الخدمة للمواطنين[3].

أما فيما يتعلق باستهلاك الطاقة الكهربائية فإن متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك قدر ب 1369 كيلو وات في الساعة وهذا لسنة 2014 في آخر إحصائيات البنك الدولي، ويعتبر هذا الرقم ضعيف إذا ما قارناه بنصيب الفرد في الدول المتقدمة فمثلا ألمانيا قدر متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ب 7035 كيلو وات في الساعة[4] .

[1] حـــاروش نـــور الـــدين ، اســـتراتيجية ادارة الميـــاه فـــي الجزائر،مجلـــة دفـــاتر السياســـة والقـــانون، الجزائر،العـــدد 07، جـــوان 2012، ص60.

[2] الديلمي خلف حسين، مرجع سابق،ص 265-266.

[3] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية http://www.mpt.gov.dz تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/14، على الساعة: 09:15 سا.

[4] البنك الدولي https://data.albankaaldawli.org_ تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12 على الساعة : 17:30 سا.

د) خدمات الصرف الصحي وجمع النفايات : تعد خدمات الصرف الصحي من العناصر الأساسية التي يجب أن توفرها الإدارات الحضرية في جميع المناطق الحضرية ، وفي حالة عدم توفرها أو عدم كفاءة عملها ينتج عنها مشاكل بيئية وكذا انتشار بعض الأمراض والتلوث.

يقع على عاتق الإدارات الحضرية جمع النفايات الصلبة والتخلص منها ، فتعد نظافة الشوارع والأزقة والأماكن الخالية من الأوساخ والساحات مؤشر على أن الأجهزة الإدارية الحضرية تقوم بمهمتها بصورة صحيحة ، وتحتاج هذه الخدمة تعاون المواطن والمجتمع المدني مع الأجهزة المختصة من أجل تحقيق النظافة الكاملة للمدينة ، ويؤدي انتشار النفايات إلى آثار اقتصادية وبيئية وصحية غير مرغوب فيها ،حيث تتسبب في إنتاج غازات الصوبة الزجاجية نظرا لتخمر النفايات وهو ما يؤدي إلى تكوين الأمطار الحمضية ، وكذلك ظاهرة الإحتباس الحراري وتدمير طبقة الأوزون وانتشار التلوث بمختلف أشكاله ، ونتيجة تراكم النفايات في الشوارع والأزقة تتلوث مصادر المياه العذبة على غير الأنهار والأودية ، وقد سجلت الجزائر حالات الإصابة بحمى التيفوئيد التي مصدرها الأودية مثل واد درقانة ، واد عين طاية ، واد رهيو على مستوى الجزائر العاصمة ، كما تعتبر الجزائر أكثر الدول عرضة للإصابة بالليشمانيات في الحوض المتوسطي التي ترجع أسباب انتشاره إلى تدهور نظافة المحيط [1].

حسب الإحصائيات الحديثة للنفايات في الجزائر فإن الأرقام تزيد كل سنة رغم الجهود المبذولة للتقليل منها ، واحتلت مراتب متأخرة في المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية ففي سنة2020 احتلت الجزائر المرتبة84 دوليا في مؤشر الأداء البيئي الذي يقيس حالة البيئة على المستوى الوطني، واعتبر التقرير الصادر عن وزارة البيئة لسنة 2020 أن مؤشر الأداء للتسيير الحالي للنفايات في الجزائر ضعيف يقدر ب 5.38 وهذا يكشف عن وجود عيوب وانشقاقات جدية وخطيرة على عدة مستويات من فروع التسيير [2].

2- مشاكل إقتصادية:

أدى النمو السكاني السريع إلى ارتفاع نسبة البطالة وكثرة الأحياء الشعبية التي لا تقتصر على أدنى مستوى من الرعاية الصحية والإجتماعية ، بالإضافة إلى أن ضعف التنمية الإقتصادية في الجزائر أدى إلى عجزها عن تحقيق أهدافها وذلك بسبب عمليات التحضر السريع خاصة في المدن الكبيرة ، ذلك أن

[1] سعيدي نبيهة، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بومرداس،الجزائر،2012،ص102.

[2] وزارة البيئة،الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر، 2020،ص 141.عبر الرابط التشعبي http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/14، على الساعة :09:30سا.

التحضر يفرض متطلبات باهظة التكاليف مثل إنشاء المرافق الصحية ، والمؤسسات التعليمية والخدماتية وبناء المساكن وشبكات الطرق ، وأخذ الوضع يزداد سوءا وتعقيدا خاصة بعد أن أصبح النمو الحضري السنوي يفوق معدل التنمية الإقتصادية[1].

وتكمن المشاكل الاقتصادية بصفة أساسية في قلة المصادر الذاتية للمدينة ، فالمدن تحتاج مبالغ مالية ضخمة لغرض سد حاجات سكانها وإدامة الحياة الحضرية بكل جوانبها ونشاطاتها ، فقلة مصادر التمويل لبعض المدن يؤثر سلبا على كفاءة إدارة المدينة ورداءة الخدمات المقدمة فيها ، كما تعاني مدن عدة من قلة الأنشطة الإقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية مما ينعكس سلبا على إقتصاد المدينة لعدم توفر مناصب شغل كافية لاستيعاب الأيدي العاملة فيها وهذا يؤدي إلى إنخفاض دخل الفرد ومن ثم تدني قدرته الشرائية .

فقد سجلت الجزائر نمو إجمالي الناتج المحلي سنة 2021 حوالي 3.50 %، أي بقيمة 163.04 مليار دولار، وإجمالي دخل قومي وفقا لتعادل القوة الشرائية ب 535.80 مليار دولار، أما إجمالي الدخل القومي قدر ب 161.49 دولار ونصيب الفرد من إجمالي الدخل قدر ب 3660.00 دولار[2]، في حين وصل معدل البطالة في الجزائر إلى 11.7%. إن هذه النسب ضئيلة جدا لايمكنها تغطية إحتياجات السكان ومواجهة التحديات الراهنة ، ومعالجة كل الإختلالات الحضرية.

المطلب الثاني: المعوقات الإدارية في الإدارة الحضرية الجزائرية

تتميز الإدارة الحضرية في الجزائر بعدم فعاليتها وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الحضرية ، وهذا راجع إلى عدة معوقات نذكر منها : المعوقات الإدارية المتمثلة في المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات والتخطيط وإعداد المشاريع على مستوى الحكومة المركزية ، والى التداخل الحاصل في التركيبة الوظيفية بين الإدارات المركزية والمحلية ، زد على ذلك ضعف الأجهزة الإدارية الحضرية وقلة كفاءة مسيريها ، وضعف المشاركة الشعبية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني .

[1] بغزيم عبد السلام ، مرجع سابق، ص90.

[2] البنك الدولي _ https://data.albankaaldawli.org تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12 ،على الساعة : 17:30 سا.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديميةISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 01 ص.ص: 955-981

أولا: المعوقات الإدارية الحضرية في الجزائر

1- معوقات متعلقة بنظم الإدارة الحضرية:

يتعلق الأمر بنظم الإدارة المحلية والحضرية ومن مواد وتشريعات الإدارة الحضرية نفسها وهي :

ا) **المركزية** : تظهر جليا من خلال اعتماد الإدارات المحلية على المركز في التمويل بسبب ضعف مواردها وعدم كفايتها فتلجأ إلى المركز فتصبح أسيرة قراراته خاصة في الإستثمار والخدمات الأساسية .

ب) **التداخلات في التركيبة الوظيفية** : إن التداخل الحاصل بين السلطات المركزية والمحلية أثر على الإدارة الحضرية خاصة في مجال العمران والتخطيط العمراني ، حيث ترتب على ذلك عدم وضوح في العلاقات بين أجهزة الإدارة وبين الإنتاج والخدمات المركزية والتنظيم .

ج) **الحدود الإدارية** : والمقصود بالحدود الإدارية حدود الأقاليم أو المناطق الحضرية التي ينبغي تحديد مساحتها وحدودها وتغييرها وفق أساليب علمية وعملية مدروسة لخدمة المناطق الحضرية لأن معظم محيط تلك المناطق والأقاليم أغلبها وضعت دون دراسة علمية جادة وشاملة ، وهذه الحدود الإدارية انعكست سلبا على التخطيط بمستوياته المختلفة وأثرت على عملية التنمية الإقليمية والمحلية .

د) **عدم فاعلية الجهات المحلية:** من أكبر المعوقات التي تعرقل عمل الإدارة الحضرية إنخفاض فاعلية المجالس المحلية والمشاركة الشعبية في توجيه وإدارة العمل العام في المدن والأقاليم، مما أثر على كفاءة الأداء وعدم استكمال وتطبيق البرامج والمشاريع التنموية[1].

وكذلك انتشار السلبية واللامبالاة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين وحدات العمل الرسمية والإدارية، بالإضافة إلى نقص القيادة المتخصصة والفعالة لتوعية الناس وتحريكهم نحو الأهداف التنموية، وعدم فعالية أجهزة الرقابة والمتابعة والتنفيذ والتقييم[2] .

هـ) **مشاكل تخطيطية وتصميمية** :

يقع على عاتق الجهات المكلفة بإدارة المدن مسؤولية توفير مخططات وتصاميم تحقق الراحة والأمان ، من خلال الإستفادة من التطور التكنولوجي ، ومحاولة الإبداع في التصاميم بالربط بين الأصالة

[1] موفق هديل، مرجع سابق، ص31.

[2] سليمان بوزيدي، معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، الجزائر،المجلد03،العدد01، جانفي 2016،ص117.

والمعاصرة والمحافظة على الهوية العربية الإسلامية ، غير أن هذه الإدارات تصادف مشاكل عديدة في إعداد المخططات والتصاميم نوجزها في النقاط التالية :

– المبالغة في تحديد الأهداف المطلوب الوصول إليها.

– عدم تطبيق المعايير التخطيطية ونقص الدراسات والمعلومات ،وعدم الإستمرارية في الخطط .

– الصورية والمظهرية والمتعلقة بتصورات لأعمال في المستقبل لكن في الواقع لا يمكن تطبيقها وتنفيذها وتبقى مجرد آمال وحبر على ورق.

– غياب التكامل بين وحدات التخطيط والإدارات الأخرى[1].

وبالتالي كل هذه الأخطاء في التخطيط والتصميم تؤثر لا محالة في سير العملية الإدارية الحضرية مما ينعكس سلبا على باقي الجوانب .

– عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه، وانعدام الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف.

– عدم توفر الدراسات والبحوث والإحصاءات عند الأجهزة المسؤولة ،واعتماد مخططات قديمة لا تتماشى مع التطور الحديث.

– نقص الوعي التخطيطي لدى القائمين عليها وكذلك على الجماهير الشعبية، بالإضافة إلى نقص الإعلام المتخصص[2].

2) ويمكن إجمال معوقات الإدارة الحضرية فيما يلي:

– الهجرة السكانية المتزايدة والغير محسوبة من الأرياف إلى المدن والتي أثرت سلبا على كفاءة وكفاية الخدمات المجتمعية وعلى نوعية الحياة العامة فيها.

– عدم وجود برامج عمل متكاملة ومخططات هيكلية للأقاليم ودراسات عمرانية لتسيير وإنتاج الأراضي العمرانية، وعدم احترام الآجال القانونية لها، وكذا ضعف مستوى هذه الدراسات (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير).

[1] مهنا محمد نصر، تحديث في الإدارة العامة والمحلية ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،2008، ص182.

[2] سليمان بوزيدي، مرجع سابق، ص118.

– عدم وجود رؤية استراتيجية مركزية للتطوير الحضري وتحسين أوضاع المدن خاصة تلك التي تعاني من التجاوزات والضغوط الكثيرة ، وتناقض وتعارض لأهداف الدراسات المتعلقة بالتهيئة والتعمير كمخطط التناسق الحضري ومخطط التهيئة الولائي والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

– ضعف التمويل الحضري وعدم كفاية التخصيص وعدم القدرة على إقناع القطاع الخاص للمساهمة في تمويل وتنفيذ المشاريع وهذا يؤدي إلى عدم استكمال تنفيذ الخطط التنموية الحضرية .

– ضعف سلطة القوانين والتشريعات والتوجه الاقتصادي المهمل للبعد البيئي ساهم في تلويث المحيط العمراني وأثر سلبا على التسيير الأمثل للمجال الحضري .

– عدم وجود إدارة حضرية للمدينة في الجزائر وانحصارها في أنشطة إدارية تقوم بها البلدية والولاية وهذا خلل في إدارة وتسيير المدينة.

– عدم كفاءة أجهزة الإدارة المحلية وافتقارها إلى موظفين متخصصين في إدارة المدن والتخطيط الحضري.

ثانيا: آليات تفعيل الإدارة الحضرية في الجزائر

يستدعي تفاقم المشاكل التي صارت تعاني منها المدن وخاصة مدن الجزائر ، ووجود العراقيل والمعوقات التي تحول دون تطبيق فعال للإدارة الحضرية يستوجب التدخل السريع والفوري من أجل تفعيل دور الإدارات الحضرية عبر مختلف المستويات ، ويجب أن يستند هذا التفعيل على المقومات الأساسية للإدارة الحضرية المعاصرة وهذا يستوجب الأخذ بالأسس الآتية :

1– تحديد آليات العمل والأطر الإستراتيجية والتنظيمية للإدارة الحضرية والتنمية الحضرية ، والتي تتم عن طريق :

– توسيع البنية التنظيمية وتحديد الرؤى المستقبلية لاستراتيجية البناء والتطوير من خلال إعادة هيكلة قطاع التخطيط والتنمية الحضرية .

– ربط برامج الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي وبرامج التأهيل بالتخطيط والتطوير الحضري للمناطق الحضرية بالشكل المتكامل والمتوازن، مع ضرورة الاهتمام أكثر بالمدن أقل نموا وتطورا.

– بناء القدرات التخطيطية اللازمة لإعداد الخطط التنموية الحضرية والنهوض بأطرها التنظيمية .

– تفعيل وتعزيز دور الإدارة المحلية للمشاركة في عمليات التطوير والتنمية الحضرية ، وبناء القدرات لهذه المستويات من الإدارة .

– إستحداث مناطق حضرية جديدة وفق المعايير المعاصرة لإعادة توزيع مراكز الخدمات وأقطاب النمو الحضري، وإجراء حملة من التطوير للمدن الصغيرة والمتوسطة.

– وضع برامج تخطيطية جديدة لمناطق التجمعات البشرية في المدن الكبرى ، ووضع سياسات لإدارة استخدامات الأرض الحضرية لرفع كفاءة البني الإرتكازية .

– تشجيع المشاركة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير وتنمية البيئة الحضرية .

– فتح المجال للمبادرات الإبداعية من الحكومة المحلية وشرائح المجتمع والفعاليات الإقتصادية الخاصة للمساهمة في التخطيط الحضري والعمراني.

– تعزيز التنسيق والتعاون العربي الدولي في مجال التنمية الحضرية .

2– إرساء القاعدة القانونية والتشريعية اللازمة لتفعيل الإدارة الحضرية من خلال :

– تحديث التشريعات والنظم والقوانين الخاصة بالعملية التخطيطية والتنظيم العمراني والحضري بما ينسجم مع منهج التخطيط الإقليمي المتوازن والحضري، مع إعادة النظر في السياسات والتشريعات والممارسات المختلفة للقوانين النافذة والفاعلة.

– إصدار تشريعات وقوانين خاصة بالتخطيط العمراني والتطوير الحضري للمدن، وتكريس مبدأ الشفافية.

– توفير القواعد القانونية اللازمة والتي من شأنها تسهيل عملية تواصل المواطن مع الفاعلين المحليين السياسيين والاقتصاديين[1].

– تحديث طرق وعلاقات العمل وفصل التداخل الحاصل بين السلطات المركزية والمحلية في مجال التخطيط والتسيير العمراني، وتحديد مهام كل من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمشاركة الشعبية.

[1] ناريمان بطيب، حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر"أبعاد مشاركة المواطن"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 01، العدد 0، 2017،ص60.

– وضع الضوابط التشريعية الصارمة للحد من التجاوزات ومعالجة المشاكل في المناطق الحضرية العشوائية لإيقاف توسعها نهائيا.

3– إستخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة وتكون عن طريق :

– بناء قاعدة معلومات عريضة في مجال التخطيط الحضري الشامل .

– اعتماد أساليب التحليل لمناطق التنمية الحضرية ومحيطاتها وتحديد إتجاهات التوسع الحضري .

– إعادة تأهيل الخرائط باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية والصور الفعالة .

– دمج المخططات الطبوغرافية مع المخططات العقارية والتنظيمية.

– إعتماد التكنولوجيا الحديثة وخاصة الإنترنت لربط المشتركين، وخاصة السكان لأنها تسهم في إيصال أرائهم ومقترحاتهم ومشاركتهم في القرارات الخاصة بالمدينة من مبدأ التخطيط بالناس وللناس.

– رفع مستوى الأداء للإدارة الحضرية باستخدام نظم الإدارة الحديثة (إستخدام الحاسوب ونظم المعلومات الجغرافية) في تأدية مختلف المهام الإدارية والفنية[1]

الخاتمة:

تواجه الإدارة الحضرية في الجزائر عدة عراقيل وتحديات كبرى حالت دون تحقيق التنمية الحضرية المنشودة ، وتظهر هذه التحديات على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، وكذا جملة الاختلالات التي تمس كافة القطاعات والجوانب الإجتماعية والصحية والإقتصادية والديموغرافية والإيكولوجية ، فلا يمكن أن تحقق الإدراة الحضرية التنمية الحضرية دون أن تستوعب كل هاته الجوانب، ويتبين لنا من خلال ما تم سرده من مؤشرات تخص الجزائر أن إداراتها الحضرية فشلت بالنهوض بالمجال الحضري وتحقيق الرفاه للسكان، إلا أنه من الممكن أن تشق طريقها بثبات لمواجهة كل هذه التحديات إن وجدت الإرادة السياسية الصادقة والقوية ،وبرسم استتراتيجية وطنية واضحة للتنمية تشمل كافة الأصعدة ،وبمشاركة جميع المتعاملين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين في المجتمع، وبناءا على ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

[1] انتصار محمد الزنان، الإدارة الحضرية للمدن(إبراز للمشاكل وإيجاد للحلول)،مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ليبيا،المجلد 11، العدد 11، 2020،ص 22.

النتائج :

– يسعى مفهوم الإدارة الحضرية إلى استخدام أسلوب التنظيم الإداري المركزي و اللامركزي التي تهدف أساسا إلى تحقيق الرفاهية ، والارتقاء بمستوى المجتمع في المدن ورفع حالة التدهور وتدني الخدمات ومعالجة المشاكل الناتجة عن زيادة السكان والنمو العمراني .

– تقوم الإدارة الحضرية على الأساليب العلمية لتحقيق أفضل النتائج ومقومات تخطيطية وتشريعية وتمويلية وتنفيذية .

– هناك عدة مشاكل منتشرة في المدن الجزائرية من مشاكل موضعية وتخطيطية تصميمية ، ومشاكل خدمية (تعليم ، الصحة ، النقل ...الخ) وكذا مشاكل اقتصادية تمثل تحديات للإدارة الحضرية توجب حلها بجودة وفعالية .

– تعاني الإدارة الحضرية في الجزائر من مركزية اتخاذ القرارات فيما يخص التسيير الحضري وتداخل في الصلاحيات والوظائف بين السلطات المركزية والوحدات الإقليمية.

– قلة خبرة وكفاءة موظفي الإدارة الفعالية وضعف المجالس المنتخبة وقلة وعدم فعالية المشاركة الشعبية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية الحضرية كل هذا يشكل عائق وتحدي أمام الإدارة الحضرية.

التوصيات :

– ضرورة الأخذ بأساليب الإدارة الحضرية الحديثة التي ترتكز على التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والإشراف والوقوف على المشاكل الحضرية والعمل على حدها وعدم الاكتفاء بالعمل الإشرافي فقط كما هو معمول به في الإدارات القديمة .

– ضرورة تشجيع المشاركة المجتمعية في إدارة المدينة سواء في التخطيط أو التشريع أو التمويل أو التنفيذ.

– ضرورة أن يكون نظام الإدارة الحضرية للمدينة لامركزيا ، ويجب أن يكون عملها متكاملا ومتنوع بحيث يضم مجلس إدارتها مختلف الاختصاصات .

– الارتقاء بكفاءة الكادر الوظيفي المسؤول عن إدارة المدينة وإدخال تكنولوجيا المعلومات واستخدام الطرق الحديثة في الإدارة الحضرية ، وتشجيع التعاون مع مدن أخرى والاستفادة من تجاربهم في الإدارة الحضرية .

– ضرورة تفعيل التشريعات للحد من التجاوزات على الأراضي داخل المدينة ، وكذا تشجيع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في تمويل المشاريع التنموية الحضرية .

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : الكتب

1) الكيلاني محمد السيد أحمد ، الإدارة الحضرية وتطورها وعلاقتها بالتخطيط وتوطن المشروعات في المدن، دار الصفاء ، عمان ، 2009.

2) غنيم عثمان محمد ، معايير التخطيط وفلسفتها وأنواها ومنهج إعدادها وتطبيقها في مجال التخطيط العمراني، ط3،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2011.

3) هاشم عمار،تخطيط المدن تطبيقات في التكوين الحضري، دار مؤسسة حمادة،أربد ،2003.

4) الموسري علي هاشم ،العلي وحيد يعقوب، التصميم والتصميم الحضري، دار حامد، عمان،2006.

5) الديلمي خلف حسين ، استتراتيجيات الإدارة الحضرية،ط1،دارصفاء للنشروالتوزيع،عمان،2018.

6) بن غضبان فؤاد ، أنشطة الخدمات وإداراتها الحضرية مفاهيم وأسس،ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2017.

7) قنوص صبحي محمد ، دراسات حضرية مدخل نظري ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ،القاهرة، 1994.

8) مهنا محمد نصر، تحديث في الإدارة العامة والمحلية ، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2008.

ثانيا : الرسائل والمذكرات

9) بغزيم عبد السلام، مشكلات تسيير الخدمات الحضرية في مدينة باتنة،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر،2021.

10) سعيدي نبيهة، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بومرداس،الجزائر،2012.

11) علاء سليم أسعد ، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ،2006.

12) القيسي قتيبة محمد شلال ، الادارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية ، جامعة العراق ،العراق، 2020.

13) موفق هديل محمود،. استخدام أساليب المخططات الشبكية في الادارة الحضرية للسيطرة على توسع المدن،رسالة ماجستير، معهد التخطيط الحضري والاقليمي،جامعة بغداد،العراق، 2012.

ثالثا : المقالات

14) بطيب ناريمان، حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر"أبعاد مشاركة المواطن"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 01، العدد 0، 2017.

15) بوزيدي سليمان، معوقات التنمية الحضرية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، الجزائر،المجلد03،العدد01،جانفي 2016.

16) حاروش نور الدين ، استتراتيجية ادارة المياه في الجزائر،مجلة دفاتر السياسة والقانون،الجزائر، العدد 07، جوان 2012.

17) حوالف رحيمة، واقع الخدمات الصحية في الجزائر بين الانجازات والصعوبات،مجلة المؤسسة، الجزائر، العدد 06، 2017.

18) خضري صلاح الدين،بن سعدي اسماعيل، أثار النمو الحضري على ديناميكية المجال الحضري للمدينة الجزائرية، الجزائر، مجلة الأحياء ،المجلد 20، العدد24،ماي 2020.

19) الزنان انتصار محمد، الإدارة الحضرية للمدن(إبراز للمشاكل وإيجاد للحلول)،مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ليبيا،المجلد 11، العدد 11، 2020.

20) سعد عبد السلام، التعليم في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، الجزائر، المجلد09، العدد02،ديسمبر 2020.

21)صاوشي صونيه، موساوي عبد النور، تطور النقل الحضري في الجزائر وأثره على نوعية الخدمة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، جوان 2021.

22)ناصر مراد، إشكالية التلوث البيئي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، الجزائر،المجلد06، العدد 01، جوان 2009.

رابعا: المواقع الالكترونية

21) البنك الدولي https://data.albankaaldawli.org تم الاطلاع عليه يوم : 2023/05/12 على الساعة : 17:30 سا.

22) الديوان الوطني للاحصائيات https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/13 ، على الساعة: 21:45 سا.

23) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية http://www.mpt.gov.dz تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/14، على الساعة: 09:15 سا.

24) وزارة البيئة،الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول حالة تسيير النفايات في الجزائر، 2020.

عبر الرابط التشعبي http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public تم الاطلاع عليه يوم: 2023/05/14، على الساعة :09:30سا.